فهرس المحتويات

الموضـــــوع	صفحة
مقدمة	٢
مبحث تمهيدى	٣
الفصل الأول	
مفهوم نظام البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكية وخصائصه.	٢٥
الفصل الثانى	٧١
الهيكل التنظيمى للمشروع وأطرافه الرئيسيون	
الفصل الثالث	
الفلسفة التمويلية والتعاقدية لمشروعات البنية الأساسية الممولة	١٠١
عن طريق القطاع الخاص	
الفصل الرابع	١٢٧
التنظيم الدستورى والتشريعى لمشاركة القطاع الخاص فى مصر	١٦٩
الخاتمة	

مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر

مبحث تمهيدى

التوجه نحو القطاع الخاص
لتمويل وتقديم خدمات البنية الأساسية

مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية فى الدول النامية:

لم تعد أعباء تمويل عملية التنمية مقصورة على الدولة وأجهزتها الحكومية فى عالمنا المعاصر، بل صار للقطاع الخاص دوره الرئيسى فى الاضطلاع بجانب من هذا العبء(١). ومن ثم صار لازماً فتح الطريق نحو مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية، والتى تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - خدمات إنتاج وتوزيع الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، بما فى ذلك الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية، وخدمات إمداد المياه والصرف الصحى(٢).

ولا يقتصر هذا الاتجاه - أى مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية - على الدول الصناعية وحدها، بل امتد ليشمل البلدان النامية على اختلاف حضاراتها ودرجات تقدمها وتطورها وملاءتها المالية Creditworthiness(٣).

---

(١) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى شيلى عام ١٩٩٧، قسم الأمم المتحدة لسياسة التنسيق والتنمية المضطردة، ص٦٥، مطبوعات الأمم المتحدة Sales No. E.971I.A.5 بعنوان:
Finance for Sustainable Development: The Road Ahead, proceedings of Fourth Group Meeting on Financial Issues Agenda, 21, Santigo, Chile, (1997).

(٢)
Levy, D, "BOT and Public Pprocurement: A Conceptual Framework" vol. 7 Indiana International & Comparative Law Review, pp. 95 ff. (1996.

(٣) بلغ حجم الاستثمارات المالية فى مشروعات البنية الأساسية فى الدول النامية - عن طريق القطاع الخاص - فى عام ١٩٩٧ وحده أكثر من مائة وثلاثة وعشرون مليار دولاً أمريكيا. وقد انخفض هذا الرقم بشدة فى عام ١٩٩٨ حيث بلغ فقط ستون مليار دولار امريكى إثر انهيار سوق الأوراق المالية فى دول شرق آسيا. انظر فى ذلك:

فبعد أن كان تقديم خدمات البنية الأساسية حكراً على الدولة وأجهزتها التابعة لها، ظهرت فى العقدين الأخيرين ثورة فى المفاهيم بشأن دور الحكومات فى تقديم خدمات البنية الأساسية وأساليب تقديم هذه الخدمات(١). وبدأ يسود الاتجاه فى البلدان الصناعية وفى كثير من بلدان شرق آسيا(٢) وأمريكا اللاتينية(٣) وأوروبا الشرقية(٤) إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص إلى جانب الحكومة والأجهزة التابعة للدولة، على نحو يتيح أساليب أكثر كفاءة وأقل تكلفة فى تقديم خدمات البنية الأساسية، والربط فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدلات التنمية المنشودة(٥).

International Finance Corporation (IFC): Project Finance in Developing Countries; Washinton, p. 14 (1999).

(١)

Qugenblick, M & Custer, B. (the Worlk Bank): The Build, Operate, and Transfer ("BOT") Approach to Infrastructure Projects in Developing Countries, pp. 30 ff (1990).

(٢) انظر فى تمويل مشروعات البنية الأساسية – بصفة عامة – فى دول شرق آسيا:

Asia Law & Practice (ed): Project and Infrastructure Finance in Asia 2ne (ed), pp. 30 ff (1996).

(٣) انظر فى تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل تقرير الـ International Financial Law Review تحت عنوان:

Project Finance (1998): An International Legal Guide, pp. 11-19 (1998).

(٤) انظر فى تجارب بعض دول أوربا الشرقية:

Soloveytchik, V, "New Perspectives for Concession Agreements: A Comparison of Hungarian Law and the Drafts Laws of Belarus, Kazakhstan, and Russia", vol. 16, Houston Journal of International Law, pp. 261-289 (1993).

(٥) انظر فى ذلك تقرير البنك الدولى: الدراسات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولى (النص العربى) تحقيق الارتباط: مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٣ ISP No. 8213-3917-6 ومع ذلك فإنه طبقاً للتقرير المذكور، فإن نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تدفقات استثمارات القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية لم يبلغ بالكاد سوى واحد فى المائة من غجمالى التدفقات الرأسمالية فى مشروعات البنية الأساسية فى البلدان النامية. ولم تشهد المنطقة حتى بداية عام ١٩٩٧ سوى أقل من عشر مشروعات بنية أساسية تنطوى على استثمارات من القطاع الخاص من أصل أكثر من ستمائة مشروع من هذا القبيل فى كافة مناطق العالم.